دور هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بسلطنة عمان في تعزيز البحوث العلمية

د. خلفان ين زهران بن حمد الحجي[1]

أ. حمد بن علي بن سالم السعدي[2]

مستخلص :

يمثل الأرشيف مصدراً أساسياً من مصادر البحث والمعرفة لما يحويه من معلومات هامة عن التاريخ والحضارة وغيرها من العلوم الإنسانية. ويعد البحث العلمي من أهم مرتكزات التنمية الشاملة لأي مجتمع لما يوفره من مقومات لنجاح خططه الوطنية وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وتلعب مؤسسات الأرشيف دوراً بارزاً لرفد وتعزيز البحوث العلمية بما تحويه من الوثائق والمواد الأرشيفية المرتبطة بالجوانب التاريخية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مما يساهم بشكل مباشر في المساعدة على وضع الاستراتيجيات والخطط والمساهمة في صنع القرارات بناءًا على إحصاءات صحيحة وبيانات دقيقة استقيت من مصادرها الأساسية. ومن جهة أخرى فإن الأرشيفات الوطنية تعتبر الذاكرة الحية للأمة ومرآة تعكس أسس تفكير وتخطيط وأنشطة مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية، ومن هنا فإنها تشكل مصادر بالغة الأهمية للبحوث والدراسات التنموية والعلمية والتاريخية. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على دور هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بسلطنة عمان في تعزيز البحوث العلمية من خلال إتاحة ما لديها من وثائق ومواد أرشيفية مختلفة لخدمة الباحثين والدارسين، وقد استفادت الورقة من منهج تحليل المحتوى وذلك بالرجوع إلى الدراسات والأبحاث التي استفادت من الوثائق التي أتاحتها بعض المؤسسات الأرشيفية المختلفة، وكيف أسهمت تلك الدراسات والأبحاث العلمية في جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وذلك من خلال التعرف على اتجاهاتها العددية وخصائصها النوعية والموضوعية. كما تم إجراء عدد من المقابلات النوعية مع المختصين في الهيئة للاطلاع على آرائهم في الخدمات التي تقدمها الهيئة ولتوضيح بعض النقاط التي أثارتها بعض الوثائق. وخلصت الدراسة إلى أن الهيئة تدعم البحث العلمي من خلال عدد من الأنشطة والخدمات منها تخصيص دائرة لإتاحة الوثائق للباحثين وفق اتجاهاتهم البحثية، بالإضافة إلى إقامة الهيئة عدد (13) مؤتمرا علميا داخل وخارج السلطنة، وتنظيم عدد (30) معرضا وثائقيا داخل وخارج السلطنة، وإصدار عدد (11) كتابا تتناول بحوث ودراسات علمية استناداً الى الوثائق، وإقامة معرض دائم للوثائق والمحفوظات تعرض من خلاله المصادر العلمية بشكل متجدد.

---

[1] أستاذ مساعد، قسم دراسات المعلومات- كلية الآداب و العلوم الإجتماعية- جامعة السلطان قابوس

[2] المدير المساعد لشؤون المتابعة الفنية - هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

Abstract:

Archives are an essential source of research and knowledge because of the important information they include about history, civilization and other humanities. Scientific research is one of the most important pillars for the comprehensive development of any society as it provides the necessary elements for the success of its national plans, stability and economic development. Archiving institutions play a prominent role to support and promote scientific research, as they include records and archival materials related to the historical, legal, political, social and economic aspects of the society, which contributes directly in helping to develop strategies and plans and to contribute to decision-making based on real statistics and accurate data taken from their original sources. On the other hand, the national archives are considered the living memory of any nation and the mirror that reflects the foundations of the thinking, planning and activities of states: government and nongovernment institutions. Therefore, they are very important sources for developmental, scientific and historical studies. This paper aims to highlight the role of the National Records and Archives Authority in the Sultanate of Oman in promoting scientific research by providing its various archival documents and materials to researchers and scholars. The paper utilized the content analysis approach to analyze all documents and research papers that were found discussing various archival issues in the Authority, in order to find out how these studies reflected different economic and social aspects of the country. Moreover, a number of open interviews were conducted with specialists form the Authority to explore their points of view on the services that are provided to researchers. The study concluded that the Authority established a special department to help researchers in finding records and documents for their research. Moreover, it organized many activities to bring researchers together to study types of documents or to focus on a research area. These include (13) conferences have been held inside and outside the country, and (11) books were published on documents and records. In addition to these, the Authority opened in its location in Muscat a permanent exhibition of documents and archives.

تمهيد

منذ أن عرف الإنسان نظام تدوين المعرفة وقضية إدارة الوثائق والمحفوظات كانت إحدى أهم المسائل التي شغلت باله، حيث تشير الدلائل إلى أنها لقيت اهتماما خاصا في الحضارات القديمة. ومن أقدم ما وجد من ذلك مجموعة من الألواح الطينية التي تضمن بعضها سجلات لحسابات خاصة وعقود عمل تعود لحضارة ما بين النهرين. وإذا علمنا أن مشرعين بارزين ظهروا في العراق من أمثال حمورابي، فإننا لا نغالي إذا قلنا إن حضارات ما بين النهرين قد عرفت الوثائق الأرشيفية بالمعني العلمي الدقيق، وذلك لأن مدونة حمورابي القانونية وغيرها من المسائل المالية والمعاملات تعد نماذج للوثائق الأرشيفية، وقد أسعفتنا الاكتشافات الأثرية بمستودع للوثائق في مدينة نيبور البابلية يعود إلى ما قبل 2000 سنة ق.م. وفي مصر وجدت برديات تتضمن مسائل قانونية وسياسية تعود إلى عصر رمسيس الثالث وإخناتون يمكن اعتبارها بدايات للوثائق الأرشيفية. كما عرفت في الحضارة اليونانية الوثائق الأرشيفية بأشكالها المختلفة من معاهدات ووثائق قانونية وسجلات تضم أوراق الدولة الرسمية وعقود الملكية وسجلات المواليد وغيرها (الخولي، 2000).

و إذا انتقلنا إلى العصر الإسلامي فإننا نجد أن الاهتمام بتوثيق الشؤون الإدارية للمعاملات والواجبات والحقوق ظهر منذ العام الأول للهجرة النبوية الشريفة، و الدليل على ذلك أن أطول آية في القرآن الكريم هي آية الدين التي تشير صراحة إلى توثيق المعاملات بين المتداينين و الإشهاد عليها: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم" (البقرة، 282).

وفي عهد الخلفاء الراشدين زاد الاهتمام بتدوين أمور الدولة، حيث عين الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه كاتبا لكل ولاية يكتب في ديوانها. وقد اتسعت الدواوين في عصر الدولة الأموية وما بعدها حيث ظهر العديد من الدواوين المتخصصة من أبرزها ديوان الرسائل للاهتمام بكتابة الرسائل، وديوان الخاتم وهو ديوان مختص باعتماد وتوثيق الأوراق الرسمية العامة للدولة، وديوان البريد الذي أنشأه معاوية وتطور كثيرا في زمن بني العباس حتى سمي أحيانا بالديوان العزيز ثم أطلق عليه في أواخر دولة العباسيين ديوان الإنشاء. ويقصد بالديوان السجل

أو الدفتر، ثم أطلق على المكان الذي تحفظ فيه السجلات الخاصة بالدولة. ويُكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء وغيرهم من الكَتبة وموظفي الدولة. وهذا يدل على أن ديوان الكتابة والإنشاء لم يكن معنيا فقط بكتابة ما يمليه الخليفة أو الأمير، وإنما تعداه إلى صياغة العبارات المناسبة، والخطابات الدبلوماسية، كما أنه يتضمن معلومات عن بعض أسرار الدولة، وأدق التفاصيل في علاقة الخليفة بالأمراء والوزراء، وكذلك علاقته بالدول المحيطة (الدواوين في عهد عمر بن الخطاب، 2016). أما مصطلح الإنشاء فقد عَرَّفه القلقشندي (ت 821هـ) بأنه "كل ما رجع من صناعة الكتابة إلى تأليف الكلام، وترتيب المعاني من المكاتَبَات، والولايات، والمسامَحَات، والإطلاقات، ومناشير الإقطاعات، والهُدَن، والأمانات، والأيمان، وما في معنى ذلك ككتابة الحكم ونحوها (القلقشندي، 1922). ويدل كلام القلقشندي هذا على أن ديوان الإنشاء في عهده وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال في معناه ومبناه، فهو جامع شامل لكل معاملات الدولة في كافة مناحي الحياة.

في العصور الوسطى، تكاد المصادر تجمع على أن فرنسا كانت في مقدمة الدول التي اهتمت بإنشاء المؤسسات الأرشيفية، حيث وجد في فرنسا قبل الثورة نوعان من الأرشيفات: الأرشيف الثابت ويكون موقعه قصر الملك ويضم الجانب الأكبر من الوثائق، والأرشيف المتنقل وكان دائما يتحرك بصحبة الملك في سفره وحروبه ويضم الحد الأدنى من الوثائق الحيوية التي قد يحتاجها الملك في أي لحظة. ويضم متحف اللوفر بباريس مجموعات من وثائق العهد الملكي يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر. وفي 22 سبتمبر 1790 صدر قرار الثورة الفرنسية باعتبار الجمعية التأسيسية الأرشيف الوطني لفرنسا، تلاه في 25 يونيو 1794 صدور مرسوم يقضي بإنشاء إدارة عامة موحدة للأرشيف وأصبح للأرشيف الوطني سلطة ولائية تتيح له الإشراف على الوثائق في مختلف مصالح الحكومة المركزية في باريس، وكذلك على وثائق الأقاليم والمؤسسات الدينية والمهنية المختلفة (Bradsher, 1989).

وفي المملكة المتحدة كانت الوثائق في العصور الوسطى تحفظ في الكنائس والأديرة وبعض المكتبات، وفي 14 أغسطس 1838 صدر قانون الوثائق العامة الذي قرر تجميع وثائق الدولة تحت مسئولية قاضي القضاة أو رئيس المحكمة العليا، كما نص على إنشاء دار الوثائق العامة. ويعد الأرشيف الوطني للمملكة المتحدة من أقدم وأهم الأرشيفات في العالم وهو يحتل أحد المباني الكبيرة وسط العاصمة لندن. وظل الإشراف على الأرشيف البريطاني تحت مسئولية رئيس المحكمة العليا حتى عام 1959 حيث صدر قانون الوثائق العامة الذي نقل الإشراف على الوثائق إلى رئيس مجلس اللوردات (Bradsher, 1989). أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأسست دار الوثائق القومية عام 1934، ويعتبر الأرشيف الأمريكي أفضل الأرشيفات من ناحية التنظيم وأدقها فقد أدخلت فيه الوسائل الحديثة والبرامج الإلكترونية وفق أسس دقيقة ومفصلة تتبعها المصالح الحكومية، ويرجع ذلك إلى استفادة الأرشيف الأمريكي من الخبرات المتراكمة لأرشيفات الدول الأخرى التي سبقته بمئات السنين (الخولي، 2000، Bradsher, 1989)

وإذا أتينا الى العالم العربي نجد أن دار الوثائق القومية بمصر أنشأت بموجب القانون رقم 356 لعام 1954 الذي أصدرته الحكومة ليتضمن إنشاء الدار ويحدد مهمتها بجمع الوثائق التي تعد مادة لتاريخ البلد وما يتعلق بها في جميع العصور والعمل على حفظها وتنظيمها وتيسير سبل الإفادة منها. وكانت نواة هذا الأرشيف مجموعة من الوثائق التي كانت محفوظة بقصر عابدين، وأضيف إليها مقتنيات دار المحفوظات بالقلعة ومجلس الوزراء ووزارات الخارجية، والعدل والأوقاف والجامع الأزهر (الخولي، 2000). في السودان صدر قانون ١٩٨٢ أصبحت بموجبه مقتنيات دار الوثائق القومية مؤسسة ذات صفة اعتبارية يشرف عليها مجلس قومي عماده نخبة من كبار العلماء والإداريين والمهتمين بتوثيق التراث القومي. وتضم مقتنيات الدار وثائق الدولة بما في ذلك المستندات التاريخية والدستورية والقانونية والمكتبات الخاصة التي جمعت من الأسر والأفراد. كما تشمل العديد من الوثائق الخاصة بشئون الأقطار المجاورة إفريقية وعربية. (الصافي، 2012)

في دول المغرب العربي وتحديدا في الجزائر فقد مر الأرشيف بعدد من المراحل بدأت مع بداية تأسيس الدولة الجزائرية عند الزيريين والحماديين والزيانيين والرستميين، حيث جمعت المعاهدات والقضاء والبيوع وغيرها الناتجة من الحياة العامة للناس. وبعد انضواء الجزائر تحت الدولة العثمانية أصبح الأرشيف أكثر تنظيما حيث يذكر أن فرنسا بعد احتلالها الجزائر وجدت منظومة واضحة من الوثائق الارشيفية في شئون الحكم والاقتصاد، وقامت بنهبها ونقلها إلى فرنسا. بعد الاستقلال وتحديدا في سبعينيات القرن الماضي اهتمت الدولة بإصدار التشريعات اللازمة لحفظ الوثائق إلى أن ظهرت مؤسسة الأرشيف الوطني التي تتبع رئاسة الجمهورية. ومن أهم التشريعات التي ظهرت في هذا الصدد القرار الذي صدر في 3 يونيو 1971 الذي عرف الأرشيف والوثائق الأرشيفية وبين أنواعها والجهات المنتجة والحافظة لها (بولوداني، 2013).

في تونس صدر القانون رقم 1988/95 في 2 أغسطس 1988 الذي أخضع مؤسسة الأرشيف الوطني تحت إشراف الوزارة الأولى، وتضمن الأرشيف الوثائق المتعلّقة بتونس والموجودة بالخارج حيث دعا القانون إلى حفظه وتمكين الباحثين من الاطّلاع عليه. و من ذلك السلسلة التاريخيّة التي تحتوي على الوثائق المجمّعة منذ سنة 1874 من عهد الوزير الأكبر **خير الدّين التونسي** وهي تتعلّق بالفترة الحسينية، و الرّصيد الوثائقي لمجموعة الرّائد الرّسمي التونسي منذ نشأته (1860) وأصول النّصوص القانونيّة والترتيبيّة. ومجموعة من الدوريات صادرة بتونس منذ نهاية القرن التاسع عشر ومكتبة تاريخية. (الموسوعة التونسية المفتوحة، 2013)

وخلاصة القول إن الاهتمام بالتوثيق وحفظ الموروث الثقافي والأدبي والتاريخي وغيره هو من سمات الأمم الحية والدول المتحضرة التي تحرص على إبراز وثائقها ومعاهداتها ونتاجها الفكري ليكون شاهد عيان على تقدمها وحيوية مجتمعها. وما انتشار مؤسسات الأرشيف ودور حفظ وخدمة الوثائق والمحفوظات بشتى أنواعها إلا ثمرة من ثمرات

الجهود التي تبذلها الدول لإظهار مدى تقدمها ونموها في مختلف المجالات العلمية والحضارية، ولتشجيع الباحثين للولوج إلى كافة المجالات العلمية التي تشكل الوثائق والمحفوظات مصادر أساسية لها.

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

أنشأت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية عام 2007 بموجب المرسوم السلطاني رقم 2007/60 وهي تتبع مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وهي تعنى بتنمية وإدارة الوثائق والمحفوظات، وتهدف الى إرساء نظام وثائقي مبني على أسس علمية يسهم في تنظيم إدارة الوثائق بالجهات الحكومية ويعمل على تطوير مجال الوثائق والنهوض به والعمل على حسن استغلال وتشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري والفني. ومن أجل ذلك فهي تتولى بصفة أساسية تطوير مجال الوثائق والمحفوظات والإشراف الفني على تنمية الوثائق العامة الجارية منها والوسيطة بالجهات المعنية وجمع أرصدة ومجموعات المحفوظات وترتيبها وحفظها. إضافة الى جمع وحفظ الوثائق المتعلقة بالدولة في الخارج وتمكين المستفيدين من الاطلاع عليها) هيئة الوثائق والمحفوظات العمانية).

الأرشيف والبحث العلمي

على الرغم مما أثبتنا سابقا أن الاهتمام بحفظ الأرشيفات والوثائق المختلفة له جذور موغلة في القدم تعود إلى ما يقرب من 5000 سنه، إلا أن اتاحتها للباحثين وطلبة المعرفة لم يخل من قيود، وإجراءات قاسية قد لا يقوى عليها إلا المقربون من إدارة الأرشيف المقصود. ومما تجدر الإشارة له أن الاعتراف بحق العامة للوصول إلى المحفوظات الأرشيفية كان خلال الثورة الفرنسية، حيث صدرت كتيبات خاصة بالأرشيفات مؤرخة من القرن السابع عشر. ومع ذلك فان تلك الكتيبات بصفة عامة كانت توضح التقاليد الإدارية والممارسات السائدة لحفظ الوثائق، أما المنشورات التي صدرت نتيجة أبحاث علمية في النظرية والتطبيق للأرشيف فهي نادرة جدا (Ernst, 2013)

وفي العصر الحديث وتحديدا بعد الحرب العالمية الأولى أسس مجموعة من المتخصصين في التاريخ والأرشيف المعهد الدولي للتعاون الفكري (International Institute for Intellectual Cooperation) وقد انبثق عن هذا المعهد مجموعة الخبراء الأرشيفين Group of Archival Experts التي شرعت في جمع المعلومات وترتيب الأدوات لإصدار دليل عالمي متعدد المجلدات للأرشيف كانت باكورة أعماله عام 1934 وهو المجلد الأول المتعلق بأوروبا (Europe). كما بدأت المجموعة في نفس الوقت الإعداد للمسرد (قائمة مصطلحات) الأرشيفي العالمي International Archival Glossary وعلى الرغم من البداية الواعدة لهذه المجموعة لتطوير المجالات العلمية

للأرشيف إلا أنها توقفت عن العمل بعد ذلك بسبب انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم League of Nations (Holmes & (Buck, 1976) .

وفي منتصف القرن الماضي عمدت اليونسكو عام 1946، ومن بعدها المجلس الدولي للأرشيف (ICA) بأربع سنوات إلى وضع الأدوات اللازمة لتطوير الاستخدام الأمثل للأرشيف في البحث العلمي. وفي عام 1950 صدر أول مطبوع ناتج عن التعاون بين اليونسكو والمجلس الدولي للأرشيف، وذلك في إطار التحضيرات التي كانت تجري للتحضير للمؤتمر الأرشيفي الأول. وهذا المطبوع هو ببليوغرافية للأرشيف الأوروبي منذ عام 1934، وأدلة الأرشيفات للدول الأخرى التي نشرت منذ عام 1900. وبعد ذلك انطلق مشروع طويل المدى من قبل اليونسكو و المجلس الدولي للأرشيف يتضمن إعداد وطباعة عدة سلاسل لأدلة المصادر لتاريخ الأمم. وتنبع أهمية هذه الأدلة من أمرين أساسيين هما: تنمية البحث العلمي في المجالات التي تحويها الأرشيفات المختلفة؛ وتكوين مادة أساسية لفهم وكتابة تاريخ الأمم المختلفة. وقد تم إقرار المشروع خلال مؤتمر اليونسكو العام في دورته العاشرة عام 1958م وما زال مستمراً. وقد صدرت السلسلة الأولى من الدليل لتغطي مصادر أمريكا اللاتينية والكاريبي وتضم 12 مجلدا حالياً. تبعتها السلسلة الثانية المتعلقة بجنوب افريقيا وتضم حالياً 11مجلداً. الثالثة والأخيرة في هذا المشروع تتضمن أدلة مصادر التاريخ لشمال افريقيا، آسيا وتقع في 10 مجلدات (Evans,1987)).

وتكاد الدراسات المتعلقة بالأرشيف تجمع على أن الهدف الأساسي من الاهتمام بمؤسسات الأرشيف المختلفة هو حفظ الوثائق وغيرها من المصادر العلمية ذات الصلة بعملها وأنشطتها لتشكل مخزونا لذاكرة الأمة في مختلف العصور وذلك للإفادة منه في نقل المعرفة عبر الأجيال من جيل إلى جيل. ولذلك فإن اتاحة محتويات دور الوثائق والمحفوظات للباحثين وطلبة العلم يعتبر أمرا ضروريا ولازما في حق تلك المؤسسات. ولذلك فقد سعت المؤسسات المعنية بذلك إلى تقنين حفظ الوثائق وإتاحتها للراغبين في استخدامها، وذلك بالموازنة بين المسئولية القانونية والأخلاقية للحفاظ عليها وبين المساهمة بها في نشر العلم والمعرفة مع مراعاة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها لبعض تلك الوثائق. يشير مالكي (2009) إلى أن الوثائق من أهم المصادر الأساسية لكتابة التاريخ، فوجود عدد من الوثائق المهمة عن الموضوع الذي يبحث فيه الباحث في هذا المجال يعزز فرص الاستمرار في البحث، والباحث الذي يفوته الوصول إلى مجموعة الوثائق الأساسية لبحثه لا يكون لبحثه قيمة علمية، مهما كانت كفايته وقدراته على العمل. وذلك لأن الوثائق تعكس صورة الماضي بكل ما فيه من أحداث وأخبار وغيرها، مما يؤهلها لأن تكون المصادر الأهم للبحث التاريخي.

ولكي يتمكن الباحث من الاستفادة من الوثائق والمخطوطات المتاحة من خلال دور الوثائق والأرشيف يتوجب عليه الوقوف على المصطلحات التي تكتسبها تلك المصادر عند حفظها وخزنها، لأن ذلك من شأنه تسهيل مهمته

ومهمة القائمين على الحفظ والخزن في الوصول إلى الوثائق بسرعة (عثمان، 1978). ويأتي في هذا الإطار الاطلاع على وسائل التنظيم والفهرسة والتصنيف المتبعة والفهارس المعدة لها. وأوضح مالكي (2009) أن هناك علاقة وثيقة بين الاستفادة المثلى من الوثائق وبين معرفة وإطلاع الباحث على المصادر ذات الصلة كالمقدمات والتعريفات والمداخل التي يكتبها القائمون على حفظ الوثائق عن مجاميعهم.

وعلى سبيل المثال يدلل شاكر محمود عبد المنعم على أهمية الوثائق للبحث العلمي بأن الباحث في تاريخ النظام الإداري في مصر أثناء العهد العثماني سيجد في دار المحفوظات المصرية بالقلعة مادة قد وضعت عنها بعض الفرمانات السلطانية الصادرة إلى باشوات السجلات الأولية، ويجد أيضا دفاتر قيد الفرمانات والأوامر الباشوية ودفاتر الميزانية والضرائب والمرتبات ودفاتر التزامات الأراضي وغيرها. وهناك أيضا مادة عن تاريخ المصادمات البحرية بين الأسطول العثماني وبين السفن التسكانية في القرن السابع عشر، والمراسلات بين حكومة فلورنسا والشرق الأدنى والعلاقة بينها وبين صقلية، والبندقية وجنوا وعن علاقات السلم والحرب بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا وغيرها من المواد ذات الصبغة التاريخية التي بدونها يعتبر البحث غير مستند إلى مصادر أساسية تدعمه (عبد المنعم، 1997). وفي الإطار نفسه يوضح النجار (1979) أن دار السجلات الحكومية في بومباي تحتوي على وثائق تاريخية بالغة الأهمية لتاريخ العراق والخليج. ولا يخفى ما للوثائق من أهمية في رسم السياسة الخارجية والتعاون الدولي بعد إخضاعها للنقد والتحليل الدقيق.

وفي خاتمة هذا الجزء من الدراسة الحالية تجدر الإشارة إلى أن حرية الوصول للمصادر الارشيفية وتسهيل الاستخدام المتزايد للمستودعات الأرشيفية، وتسهيل وتطوير الدراسات الفعالة والموضوعية للوثائق الأرشيفية يعتبر أحد الأهداف العامة للمجلس الدولي للأرشيف ((Evans, 1987.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية العلمية والتاريخية للأرشيف والوثائق، إلا أن المشاكل التي تواجه الباحثين في الولوج إلى مكنونات الأرشيفات ودور المحفوظات المحلية والعالمية تكاد تفوق الحصر والوصف. فمن تعقيدات إدارية تنتجها البيروقراطيات الحكومية في أرشيفات دول معينة، إلى سوء التنظيم والفهرسة والحفظ والإهمال في أرشيفات أخرى، إلى العوائق القانونية المفروضة على وثائق من هنا وهناك. إضافة إلى القيود المفروضة على حرية التداول للوثائق وخروجها من إقليم إلى آخر داخل بعض الدول ومن دولة إلى أخرى على مستوى العالم مما يجعل الحصول عليها مدعاة لمشقة السفر ومعاناة التنقل المضنى بين المدن والدول المختلفة. وإذا كانت معظم هذه الصعوبات تعود إلى دور الأرشيف نفسها من حيث ضعف وسائل وطرق التنظيم والحفظ والتسويق لدورها في خدمة البحث العلمي، فإن هناك قيودا تفرضها التشريعات الداخلية والدولية على استخدام وحركة الوثائق لا يمكن لدور الأرشيف تلك أن

تتجاهلها. وإذا ما علمنا أن دور الأرشيف تضم بين مجموعاتها وثائق ومخطوطات قديمة كتبت بخطوط مختلفة، فإن ذلك يشكل تحد آخر أمام الباحثين الذين لا يتقنون لغاتها ولا يفهمون فك رموزها وحروفها. كل هذه المعوقات وغيرها تجعل الخوض في هذا المجال بحثا وتنقيبا ودراسة أمرا مبررا، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تسعى إلى الكشف عن دور مؤسسات الأرشيف لدعم البحث العلمي ونشر المعرفة. ولكون الموضوع واسعا من النواحي الجغرافية والموضوعية، فقد تقرر التركيز على دور هيئة الوثائق والمحفوظات العمانية لتكون أشبه بدراسة حالة يمكن تعميم بعض نتائجها على المؤسسات الشبيهة لها في العمر والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من أهمية المحفوظات الأرشيفية للبحث العلمي بمختلف موضوعاته. فإلقاء الضوء على جهود دور الأرشيف والمحفوظات في خدمة العلم والباحثين من شأنه أن يرفع من قدر وقيمة تلك المؤسسات في المجتمع ويزيد من تقدير مؤسسات الدولة لها، خاصة إذا ما ارتبطت الأبحاث بقضايا وطنية غاية في الأهمية كقضايا الحدود السياسية والجغرافية وتتبع سلسلة النظم والإجراءات لمنظومات الدولة الحيوية كالقضاء ورئاسة الدولة والتعليم والصحة وغيرها. ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أنها ستضيف لبنة علمية إلى صرح البحث العلمي في المجال خاصة في سلطنة عمان، على أمل أن تضاف لبنات أخرى من باحثين وكتاب في المستقبل. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن الأهمية العملية لهذه الدراسة سوف تتحقق عندما تلاحظ هيئة الوثائق والمحفوظات العمانية ثمرة جهدها يانعة لدى الباحثين وطلبة العلم مما يحفزها لمزيد من العطاء، ويعطيها مؤشرا للمسارات البحثية لمحتوياتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يأتي:

1. طبيعة المصادر العلمية التي تحويها هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.
2. إسهامات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لدعم وتعزيز البحث العلمي.
3. الإمكانات والتسهيلات التي توفرها الهيئة للراغبين في الاستفادة من مصادرها.
4. التحديات التي تواجه الهيئة للاطلاع بدورها لخدمة البحث العلمي.

أسئلة الدراسة

وانطلاقا من أهداف الدراسة فقد تمت صياغة أسئلتها على النحو الآتي:

1. ما طبيعة المصادر العلمية التي تحويها هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية؟
2. ما إسهامات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لدعم البحث العلمي؟
3. ما الإمكانات والتسهيلات التي تملكها هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لدعم البحث العلمي؟
4. ما التحديات التي تواجه هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية للقيام بدورها لخدمة البحث العلمي؟

المنهج والإجراءات

نظرا لطبيعة الدراسة الاستطلاعية وجد أن المنهج النوعي هو الأنسب لها وذلك لقدرته على جمع بيانات واسعة من مجتمع الدراسة وتحليلها واستخلاص أفضل النتائج منها. وفي هذا الإطار استفادت الدراسة من منهج تحليل المحتوى لرصد وتتبع محتويات الوثائق والمطبوعات ذات العلاقة المتوفرة لدى هيئة الوثائق والمحفوظات العمانية، وكذلك الدراسات التي تم الحصول عليها التي اعتمدت على وثائق الهيئة أو درست بعض جوانب عملها المتصلة بموضوع هذه الدراسة ومن ذلك الإحصائيات المتوافرة لدى الوحدات المعنية بتقديم المصادر العلمية للباحثين بالهيئة. كما تم إجراء مقابلات مفتوحة مع المعنيين بالموضوع من موظفي الهيئة شملت ستة موظفين اثنان منهم بوظيفة مدير مساعد واثنان من رؤساء الأقسام وأخصائيا وثائق ومحفوظات. تم تسجيل المقابلات التي امتدت ما بين ساعة إلى ساعة ونصف ومن ثم تم تفريغها وتحليلها، وصولا إلى صياغة النتائج ومناقشتها.

نتائج الدراسة

المصادر العلمية بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

نظرا لأن الهدف الأول للدراسة هو التعرف على طبيعة المصادر العلمية التي تحويها الهيئة، فقد تمت صياغة السؤال البحثي الأول لما يحقق هذا الهدف. وللإجابة على السؤال فقد تم اللجوء إلى كافة الوثائق والفهارس المتوفرة لدى الهيئة بما فيها الفهرس المقروء آليا المتاح من خلال موقع الهيئة على الإنترنت. كما تمت الاستفادة من المقابلات للحصول على معلومات غير متوفرة في الوثائق أو لتفسيرات لبعض الأشياء حسب الحاجة.

وتوصلت الدراسة الى أن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية سعت منذ إنشائها إلى جمع وتنظيم كافة أنواع المصادر الوثائقية التي تتعلق بالسلطنة سواء تلك التي تم حفظها داخل السلطنة أو تلك التي توجد خارج السلطنة لدى المؤسسات الأرشيفية أو الأفراد. وتتمثل هذه المصادر العلمية التي تحتفظ بها الهيئة في الوثائق عموماً والمخطوطات والخرائط والمجلات والصحف، والصور والأفلام، والطوابع البريدية والعملات النقدية. وتختلف طبيعة هذه المصادر باختلاف أنواعها ومواضيعها، حيث تم تقسيمها بالهيئة إلى تصنيفات ثلاثة: التصنيف الأول للوثائق

التاريخية وهي التي تعنى بأئمة وسلاطين عمان (دولة اليعاربة، إمامة عمان، ودولة البوسعيد)؛ والتصنيف الثاني للمصادر التي تتعلق بالمحفوظات العامة التي تنضوي تحتها كافة الوثائق الأخرى التي تتعلق بالسلطنة سواء تلك المحلية أو الدولية؛ أما التصنيف الثالث فيتعلق بالمحفوظات الخاصة التي تتمثل في الوثائق الخاصة كالمراسلات بين الأشخاص والوثائق المتعلقة بشؤون حياتهم المختلفة.

وبالإضافة إلى التقسيم السابق فإن للهيئة جدول تفصيلي (ملحق رقم 1) أكثر دقة وشمولية للموضوعات التي تندرج تحتها المصادر العلمية تحت مسمى "قائمة رؤوس الموضوعات"، وتعتبر هذه القائمة دليلا مرجعيا وإرشاديا للعاملين لتوصيف الوثائق التي ترد إليهم وفق موضوعاتها. وتضم القائمة أحد عشر تقسيما موضوعيا عاما للوثائق تنقسم إلى تفريعات موضوعية أكثر دقة، مما يساعد على حفظ وتنظيم واسترجاع الوثائق بحسب موضوعاتها. ويبلغ عدد الوثائق المتاحة للباحثين بالهيئة (102,244) ألف وثيقة بمختلف أشكالها وأنواعها، حيث تمر هذه الوثائق بمراحل فنية متعددة لحين عملية إتاحتها للباحثين، وتتمثل هذه المراحل في عمليات التعقيم والترميم للوثائق المتأثرة بالعوامل الطبيعة المختلفة، ثم عمليات التوصيف والتصنيف التي تتطلب دقة عالية من خلال قراءة وفهم مضمون الوثيقة وتسجيل أهم البيانات الوصفية لها من خلال حقول الوصف المعتمدة دولياً، ثم عملية مسحها ضوئيا وحفظها إلكترونيا (بعد رقمنتها).

أما المخطوطات بمفهومها العلمي ككتاب في موضوع معين كتب بخط اليد في فترة زمنية تسبق انتشار الكتب المطبوعة، فقد وضع لها تصنيف موضوعي آخر بالهيئة مقسم إلى 12 موضوعا رئيسيا، وذلك استنادا إلى كتاب فهرس مخطوطات خزانة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي (ملحق رقم 2).

ويلاحظ من جدول التصنيف المذكور أن هناك تفريعات موضوعية خاصة أكثر دقة للمخطوطات تندرج ضمن الاثني عشر موضوعا، ويبلغ عدد المخطوطات التي تملكها الهيئة (42,523) اثنان و أربعون ألفا و خمسمائة و ثلاثة و عشرون مخطوطا ورقيا وإلكترونيا تتضمن مجالات ومواضيع مختلفة. وإلى جانب المصادر العلمية المختلفة قامت كذلك الهيئة من خلال مشروع التاريخ الشفوي بتوثيق المعلومات والروايات والحكايات والأخبار من خلال أشخاص عايشوا أحداث معينة أو صنعوها أو سمعوا عنها، ويتم ذلك من خلال إجراء حوارات مباشرة ومسجلة مع هؤلاء الأشخاص سواء في استوديو الهيئة المجهز خصيصا لذلك أو من خلال الوصول إليهم في مناطقهم. وتأتي أهمية هذا المشروع في رصد الرواية الشفهية وتوثيقها من الناحية التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والحضارية والأدبية والمهنية وغيرها من مجالات حياة الانسان، وذلك من خلال مقابلة هؤلاء الرواة والإخباريين من كبار السن والمثقفين وموظفي الدولة والأعيان وغيرهم لتسجيل ما لديهم من معلومات وتوثيقها كمصدر مرجعي للباحثين وللأجيال القادمة. (هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، 2014)

ومنذ إنشائها قامت الهيئة بإجراء 354 مقابلة شفوية تمثل الجانب السياسي، والاجتماعي، والتعليمي، والزراعي، والمهني، والحضاري، والتاريخي، والعسكري، والثقافي، والبحري، والتجاري، والقضائي، والرياضي، والفني وغيرها. ولذلك فإن التاريخ الشفوي يعتبر رافدا مهما للرصيد المعرفي للهيئة وأحد المصادر العلمية التي قد تعزز الرصيد الوطني لذاكرة السلطنة الأرشيفية، وهو ما يمنح الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي آفاقا جديدة وميادين واسعة من خلال محتويات ومواضيع المقابلات الشفوية.

إسهامات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لدعم البحث العلمي

نظرا لان الهدف الثاني للدراسة هو التعرف على إسهامات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لدعم وتعزيز البحث العلمي، فقد تمت صياغة السؤال البحثي الثاني لما يحقق هذا الهدف. وللإجابة على السؤال فقد تم اللجوء إلى كافة مطبوعات ونشرات الهيئة ذات العلاقة بالموضوع. كما تمت الاستفادة من المقابلات للحصول على معلومات غير متوفرة في المطبوعات أو لتفسيرات لبعض الأشياء حسب الحاجة.

وتوصلت الدراسة الى أن المصادر العلمية المختلفة التي تحويها الهيئة تساهم في دعم الكثير من المجالات العلمية مثل الجانب التاريخي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتعليمي، والصحي، والديني وغيرها من المجالات العلمية المختلفة. وقامت الهيئة لتعزيز هذا الجانب بتنظيم عدد (13) مؤتمرا وندوة علمية استناداً على المصادر التي تحويها، إذ قامت بتنظيم عدد (7) مؤتمرات وندوات عملية داخل السلطنة، وعدد (6) مؤتمرات دولية في تركيا وزنجبار وبوروندي وفرنسا وجزر القمر والكويت، كما شاركت الهيئة في عدة مؤتمرات وندوات تعنى بمجالات علمية مختلفة. ويلاحظ من الجدول في الملحق رقم (3) أن الهيئة قامت بدور بارز في تنظيم وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية داخل وخارج السلطنة التي تبرز معظمها الدور الحضاري والتاريخي للسلطنة، حيث يأتي تنظيم هذه المؤتمرات لأجل تقديم البحوث والدراسات العلمية من خلال ما تملكه الهيئة من مصادر علمية مختلفة.

كما عملت الهيئة على تنظيم عدة معارض وثائقية داخل وخارج السلطنة عرضت من خلالها مختلف المصادر العلمية التي تحويها الهيئة، حيث نظمت الهيئة 16 معرضا وثائقيا داخل السلطنة، و 14معرضا وثائقيا خارج السلطنة في شرق افريقيا وزنجبار وكينيا وفرنسا وتركيا وأوزبكستان والكويت وأستراليا، إلى جانب مشاركة الهيئة في المعارض الثقافية داخل وخارج السلطنة، إذ شاركت الهيئة في (24) معرضا داخل السلطنة، وعدد (9) معارض ثقافية خارج السلطنة أتاحت من خلالها مجموعة من الوثائق والمخطوطات والخرائط والصور والأفلام والطوابع البريدية والعملات النقدية (ملحق رقم 4). ويلاحظ من الجدول في الملحق المذكور الدور الكبير الذي قامت به الهيئة في عرض وإتاحة المصادر العلمية المختلفة التي تحويها لجمهور الباحثين والمهتمين، حيث بلغ مجموع

المعارض الوثائقية التي نظمتها داخل وخارج السلطنة (30) معرضا، وهو مؤشر جيد يعكس الجهود الكبيرة التي تقوم بها الهيئة ضمن أدوار دعم وتعزيز جوانب البحث العلمي.

وإلى جانب المؤتمرات العلمية والمعارض الوثائقية، قامت الهيئة بإصدار مجموعة من سلسلة البحوث والدراسات التي قُدمت في المؤتمرات العلمية التي نظمتها الهيئة محليا وخارجيا، بالإضافة إلى تلك البحوث والدراسات العلمية التي أعدتها الهيئة استناداً على المحفوظات التي تحتويها، حيث أصدرت الهيئة عدد (11) كتاباً يمكن إيجاز أهم مواضيعها في الملحق (رقم 5). ويلاحظ من الجدول في الملحق رقم (5) إلى دور وحرص الهيئة في توثيق كافة البحوث والدراسات العلمية التي قُدمت في المؤتمرات التي نظمتها الهيئة، وبالتالي إتاحة هذا المخزون الفكري للباحثين والمهتمين مما يساعد على تعزيز الجوانب المختلفة للبحث العلمي. كذلك عملت الهيئة على إنشاء معرض دائم للوثائق والمحفوظات الوطنية بجانب مبنى الهيئة، وذلك لتعريف الزوار والباحثين والمهتمين بتاريخ السلطنة عبر الحقب الزمنية المختلفة من خلال اتاحة الوثائق والمخطوطات والصحف والخرائط والصور والأفلام والعملات والطوابع التي تجسد تاريخ السلطنة. يضم المعرض أحد عشر قسما تتمثل فيما يأتي: (هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، 2017)

1. قسم الاستقبال: يعرض به الأدوات المستخدمة في الكتابة قديما، وحجر أثري يوضح أهمية التوثيق للإنسان العماني القديم.
2. قسم تاريخ التوثيق: يعرض به تاريخ التوثيق عبر العالم ابتداء من النحت عبر الصخور في الحضارات القديمة، وتاريخ الأرشفة وتأسيس المؤسسات الأرشيفية في العصر الحديث.
3. قسم عُمان عبر التاريخ: يعرض به الوثائق المتعلقة بأئمة وسلاطين عمان عبر الزمان.
4. قسم الخرائط والرسومات والقصاصات الصحفية والصور: يعرض به عدد من الخرائط التي توضح امتداد الممالك العمانية عبر التاريخ، كما يعرض بعض الرسومات والقصاصات الصحفية التي تحدثت عن عمان وزنجبار وبعض الصور من معالم الحياة في عمان وزنجبار.
5. قسم العملات والطوابع البريدية: يعرض به بعض العملات والطوابع البريدية التي وثقت بعض الأحداث والمعالم البارزة في تاريخ عُمان.
6. قسم العلاقات الدولية: يعرض به وثائق العلاقات الدبلوماسية بين عمان وزنجبار وبقية دول العالم.
7. قسم الطاولة الإلكترونية: عبارة عن شاشات إلكترونية (نوافذ) تعرض عدد من المواد الوثائقية في مجالات مختلفة.
8. قسم التمائم: يعرض بعض التمائم التي كتبها الانسان العماني وألقاها في مناسبات ومحافل مختلفة.

9. قسم أصول الوثائق: يعرض به الوثيقة العمانية على طبيعتها وجمالية خطوطها ونقوشها.
10. قسم صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد: يعرض فيلم يروي سيرة صاحب الجلالة ومسيرة النهضة المباركة من خلال وثائق تاريخية وصور قديمة.
11. قسم إنجازات هيئة الوثائق: يعرض فيلم يوضح إنجازات هيئة الوثائق ودورها في الحفاظ على الموروث الحضاري.

الخدمات والإمكانات التي توفرها هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية لدعم البحوث العلمية

نظرا لان الهدف الثالث للدراسة هو التعرف على الإمكانات والتسهيلات التي توفرها هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية للباحثين والمهتمين، فإن السؤال البحثي الثالث صيغ لما يحقق ذلك. وللإجابة على السؤال فقد تم إجراء مقابلات مفتوحة مع المعنيين بالموضوع. كما تمت الاستفادة من المطبوعات والنشرات التي أعدتها الهيئة ذات العلاقة بالموضوع.

وتوصلت الدراسة الى أن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أتاحت نافذة خدمات مباشرة للباحثين والمهتمين بالوثائق، وذلك من خلال دائرة الاطلاع على الوثائق، حيث يتم من خلال الدائرة إتاحة كافة المحفوظات التي حانت آجالها القانونية لإتاحتها للباحثين، و تضم الدائرة قسما لخدمات المستفيدين يتم من خلاله مساعدتهم على الاطلاع على المحفوظات الإلكترونية والورقية واستنساخها والمصادقة على صحتها، وذلك بعد إصدار تصاريح الدخول لهم لقاعة الاطلاع والمكتبة، كما تضم الدائرة قسم المعلومات الوثائقية الذي يعنى بالإشراف على استخدام أدوات البحث عن الوثائق والمعلومات، وإجراء البحوث الوثائقية للإجابة على كل طلبات المعلومات التي ترد من داخل الدولة وخارجها، كما يقوم القسم بمساعدة تقسيمات الهيئة على استخراج الوثائق والبيانات بغرض الإعداد للمعارض الوثائقية وغيرها من أنشطة الهيئة، كما تضم الدائرة مكتبة يتم من خلالها إتاحة الكتب والدوريات وسائر مصادر المعلومات المختلفة التي يحتاجها المستفيدون (هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، 2016).

وقد قامت الهيئة من خلال دائرة الاطلاع على الوثائق بتخصيص قاعة للاطلاع على محفوظات الهيئة، تتسع طاقتها الاستيعابية لعدد 21 باحثا، حيث يتوفر بها عدد 21 حاسوب (شاشة طرفية) وثلاثة أجهزة ميكروفيلم، وتتميز بالخصوصية والاستقلالية وتتوفر بها الإضاءة والتهوية الجيدة، وتقدم القاعة خدماتها للباحثين خلال فترة الدوام الرسمي من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 ظهراً. كما تضم القاعة جهازين للنسخ يتسمان بجودة عالية، كما يتوفر جهاز ماسح ضوئي، وتقدم خدمات التصوير للمصادر العلمية بالهيئة بأسعار رمزية. ويبلغ عدد موظفي الدائرة (8 موظفين) معظمهم حاصلون على البكالوريوس في التاريخ والمكتبات والوثائق، حيث يعتبر العدد مناسبا ويغطي احتياجات الباحثين.

وتضم الدائرة أيضا قاعة مخصصة لانتظار الباحثين يتم فيها استقبال الباحثين وشرح الخطوات والإجراءات التي يتم من خلالها البحث والاطلاع على المحفوظات، كما تضم القاعة دواليب مخصصة للعهدة الشخصية للباحثين، كما يتم أخذ بيانات الباحثين وأخذ نسخة مصورة من البطاقة الشخصية ليتم بعد ذلك منحهم بطاقة مستفيد.

وتشير إحصائيات الهيئة إلى أن عدد الباحثين المسجلين بالهيئة بلغ (640) باحثا منذ عام 2012م (بداية تفعيل دائرة الاطلاع على الوثائق) وحتى نهاية عام 2017م. وفيما يأتي جدول توضيحي (جدول رقم 1) حول عدد الباحثين المسجلين لكل سنة:

جدول(1) أعداد الباحثين المسجلين بالهيئة 2012 –2017

م	العام	عدد الباحثين
1	2012	8
2	2013	43
3	2014	116
4	2015	87
5	2016	144
6	2017	242
المجمــوع		640

ويشير الجدول رقم (1) إلى أن هناك إقبالا جيدا من الباحثين يتزايد سنويا بالهيئة للاستفادة من مصادرها العلمية، حيث بدأ العدد بثمانية أشخاص عام 2012 ليرتفع إلى 43 في العام التالي وليقفز بعد ذلك إلى ما يقارب الضعفين (116) عام 2014، وعلى الرغم من انخفاض العدد عام 2015 إلى 87 شخصا إلا أنه عاود الارتفاع في العام التالي له إلى 144 وإلى 244 عام 2017. وهذا الاقبال على المصادر العلمية للهيئة يعتبر مؤشرا جيدا يعكس الأهمية التي تمثلها الهيئة لدعم البحوث والدراسات المختلفة. أما الموضوعات التي تنال اهتماما أكبر من الباحثين في مصادر الهيئة فيأتي المجال التاريخي في أولها، حيث بلغ عدد الملفات التاريخية التي طلبها الباحثون (206) ملفا في عام 2017م، يليها الموضوعات الاقتصادية حيث بلغ عدد الملفات الاقتصادية التي تم طلبها من قبل الباحثين (151) ملفا، يأتي بعد ذلك الجانب الاجتماعي كثالث الموضوعات طلبا من قبل الباحثين حيث بلغ عدد الملفات التي طُلبت من هؤلاء الباحثين (139) ملفاً، فيما تعد الموضوعات الجغرافية أقل المواضيع طلباً من

الباحثين حيث تم طلب عدد (60) ملفا فقط خلال عام 2017، وقد بلغ عدد الوثائق التي تم استنساخها للباحثين (10863) وثيقة في مجالات مختلفة عام 2017م.

وقد حدد قانون الوثائق والمحفوظات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2007/60) ضوابط محددة يتم من خلالها إتاحة المحفوظات والاستفادة منها، وذلك على النحو التالي:

1. انقضاء 30 سنة على الأقل للمحفوظات العامة من تاريخ إنشائها او الحصول عليها بالجهة المعنية.
2. انقضاء 60 سنة للمحفوظات المتعلقة بالتحقيقات والإحصاءات وأي محفوظات أخرى تتضمن معلومات عن الأفراد تخص أفعالهم وسلوكهم وتمس حياتهم الشخصية والعائلية.
3. انقضاء 100 سنة للمحفوظات المتعلقة ببيانات وسجلات الأحوال المدنية المتعلقة بالولادة والمتعلقة بحياة الأفراد المهنية والصحية ويتم احتساب المدة من تاريخ الولادة.

وأتاحت الهيئة من خلال موقعها الإلكتروني فهرسا خاصا للمحفوظات، تتيح من خلاله عناوين ومواضيع الوثائق المتاحة بالهيئة، ليتمكنوا بعد ذلك من زيارة الهيئة للحصول على نسخ من تلك الوثائق، إلى جانب وجود فهارس ورقية بدائرة الاطلاع على الوثائق تتضمن كشافات تحتوي على الرمز المرجعي وعنوان الملف وتاريخ الملف، وتعتبر الفهارس المقروءة آليا أكثر دقة من الفهارس الورقية؛ وذلك لان أرصدة الهيئة من المحفوظات تتزايد بشكل مستمر ويطرأ على بعضها تحديث بشكل مستمر، لذلك الفهارس المقروءة آليا يتم تحديثها تلقائيا عند إجراء أي إضافة أو تعديل بعكس الفهارس الورقية، كما ان الفهارس الإلكترونية توجد بها بيانات أكثر تفصيلا.

التحديات التي تواجه هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية للقيام بدورها لخدمة البحث العلمي

تمت صياغة السؤال البحثي الرابع بما يتوافق مع الهدف المعد لذلك وهو التعرف على التحديات التي تواجه الهيئة للقيام بدورها لخدمة البحث العلمي. وللإجابة على السؤال فقد تم إجراء مقابلات مفتوحة مع المعنيين بالموضوع. وتوصلت الدراسة الى أن من أبرز التحديات التي تواجه الهيئة للقيام بدورها لخدمة البحث العلمي هو قلة عدد الكادر البشري بالهيئة مقابل المخزون الهائل من المصادر العلمية بالهيئة من الوثائق والمخطوطات والخرائط والصور والأفلام التي تمتلكها. حيث يبلغ عدد المختصين بالهيئة المكلفين بعملية التوصيف للمصادر العلمية المختلفة 14 موظفا. وعلى الرغم من كفاءة الموظفين للقيام بأعمالهم إلا أن الدقة العالية التي تتطلبها عملية التوصيف لعرض محتوى المصادر ونشأتها وكتابة البيانات الدالة على موضوعاتها تأخذ حيزا كبيرا من الوقت مما يجعل عدد الموظفين المعنيين غير كاف للقيام بالمهمة. أضف إلى ذلك تنوع لغات المصادرالذي يتطلب جهدا كبيرا للقيام بترجمتها والاستعانة أحيانا بخبرات دولية في جانب الترجمة مثل ترجمة الوثائق العثمانية

والوثائق الفرنسية والوثائق البرتغالية والوثائق السواحيلية وغيرها، بالإضافة إلى عملية المسح الضوئي لتلك المصادر وتخزينها إلكترونيا في منظومة إدارة المحفوظات.

وتعد الإجراءات الإدارية بالهيئة محفزة لدعم البحوث العلمية، وذلك لكون الهيئة قدمت كافة التسهيلات وبسطت الإجراءات لإتاحة الوثائق لجميع الباحثين من خلال مجموعة من الخدمات التي توفر البيئة المناسبة للباحثين، إلا أن تقنين عملية نسخ المحفوظات بنسبة 30% في اليوم الواحد لأربع ملفات تعد أبرز التحديات الإدارية التي تواجه الباحثين للاستفادة من المصادر العلمية بالهيئة. وينظر على أن الإجراءات الأمنية بالهيئة لا تشكل أي عائق نفسي للباحثين؛ وذلك من منطلق كونها إجراءات تنظيمية تضمن توفير الحماية اللازمة لوثائق وأرشيف الدولة، وبإمكان أي باحث عماني او وافد ان يصل إلى الهيئة وتتاح له الوثائق بحسب الإجراءات والقوانين المعمول بها. كما أن القوانين المتعلقة بإتاحة الوثائق للباحثين لا تشكل تحديا كبيراً؛ وذلك لكون تلك القوانين دولية ومطبقة على مستوى معظم الارشيفات العالمية، إذ انها تساعد بشكل مباشر على حماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في تعزيز جوانب البحث العلمي من خلال إتاحة ما لديها من وثائق ومواد ارشيفية مختلفة لخدمة الباحثين والدارسين، وبالتالي ركزت الدراسة على معرفة المصادر العلمية التي تحويها الهيئة، بالإضافة إلى إسهامات الهيئة في دعم البحوث العلمية، وأهم الإمكانات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة في هذا الجانب، كما اهتمت الدراسة بمعرفة أهم التحديات التي تواجه الهيئة للقيام بدورها في خدمة البحث العلمي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي المتمثل في تحليل المحتوى من إصدارات ونشرات وفهارس الهيئة، بالإضافة إلى إجراء المقابلات المفتوحة مع المعنيين بالهيئة، وذلك بغية الوصول إلى أفضل النتائج التي تعكس دور وجهود الهيئة في تعزيز البحوث العلمية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الهيئة قامت بدور بارز وكبير لتعزيز جوانب البحث العلمي بالسلطنة، وقد اتضح ذلك من خلال تخصيص دائرة تقدم خدمات مباشرة للباحثين تتيح من خلالها الوثائق، بالإضافة إلى إقامة الهيئة عدد (13) مؤتمرا علميا داخل وخارج السلطنة، وتنظيم عدد (30) معرضا وثائقيا داخل وخارج السلطنة، وإصدار عدد (11) كتابا تتناول بحوث ودراسات علمية استناداً على الوثائق، وإقامة معرض دائم للوثائق والمحفوظات تعرض من خلاله المصادر العلمية بشكل متجدد.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الهيئة للقيام بدورها في خدمة البحث العلمي هو المخزون الهائل من المصادر العلمية المختلفة التي تمتلكها الهيئة، مقابل العدد المحدود من الكوادر البشرية المعني بتنظيمها وتوصيفها وترجمتها وخزنها.

ومن هنا فإن هذه الدراسة توصي بالآتي:

1. تجهيز قاعات مطالعة أكثر اتساعا لتتسع إلى الأعداد المتزايدة ممن يطلبون خدمات الهيئة ويسعون للاستفادة من مصادرها.
2. مد ساعات العمل للمستفيدين ليتمكن الباحثون المرتبطون بأعمال في الفترة الصباحية من الاستفادة من خدمات الهيئة خلال ساعات المساء أو الإجازة الأسبوعية.
3. تكملة الفهارس المختلفة بالهيئة وتحديثها باستمرار لتواكب عمليات التزويد وتنمية المجموعات.
4. زيادة عدد المتخصصين في توصيف الوثائق لتسريع عمليات الفهرسة والتنظيم لها.
5. التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لإبراز أنواع معينة من الوثائق والبحث في محتوياتها ونشرها أو نشر ملخصات عنها.
6. الاستفادة من برامج الإذاعة والتلفزيون العماني في توثيق التاريخ الشفوي للسلطنة.
7. الاهتمام بنتائج الأبحاث العلمية المتخصصة لتطوير العمل وتفادي بعض جوانب القصور التي تكشفها تلك الأبحاث.

ومن هنا فيقترح الباحثان عدة جوانب في الموضوع يمكن للباحثين الولوج إليها ومن ذلك:

1. دراسة سمات المستفيدين من المصادر العلمية لهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.
2. دراسة مدى توافق الإجراءات التي تتبعها الهيئة في مجال حفظ وإتاحة مصادرها مع المعايير الدولية وتجارب الدول المتقدمة في المجال.
3. دراسة مدى تجاوب المؤسسات المختلفة في السلطنة مع الهيئة لتحقيق أهدافها.

المراجع باللغة العربية:

1. بولوداني، لزهر بوشارب (2013). "واقع تسيير مؤسسات الأرشيف في الجزائر : مؤسسة الأرشيف الوطني نموذجاً"، *المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات*، مج 48 (2): ص ص: 73-126 http://search.mandumah.com/Record/468836 (استرجعت 2018/1/19)
2. الخولي، جمال (2000). *مداخلات في علم الدبلوماتيك العرب*. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية. 232 ص
3. الدواوين في عهد عمر بن الخطاب (2016). متوفر على الإنترنت https://www.islamstory.com/ar/artical/21270/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8 (استرجع 2018/10/3)
4. الصافي، نعمات يحي صابر (2012). "تطور نظم الأرشفة بالسودان: دراسة حالة دار الوثائق القومية": بحث تخرج بكالوريوس، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم علوم المعلومات والمكتبات.
5. عبدالمنعم، شاكر (1997). "الوثائق و أهميتها في دراسة و تدريس التاريخ"، المؤرخ العربي، ع 55، ص ص: 46-47
6. عثمان، خديجة (1978). "الوثائق ودورها في البحث العلمي،" مجلة الوثائق العربية، ع 4، ص ص 115
7. القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (1922). صبح الاعشى في صناعة الإنشاء. القاهرة: دار الكتب المصرية. https://www.wdl.org/ar/item/14676/view/1/3/ (استرجع في 2108/2/10)
8. النجار، مصطفى (1978). "الوثائق البريطانية و أهميتها في كشف المصالح البريطانية في جزيرة العرب بعد الحرب العالمية الاولى 1918 - 1926". المؤرخ العربى ، ع9 ، ص ص 75
9. ماكلي، مجبل لازم (2009). الوثائق وتجارب في التوثيق والارشفة. الوراق للنشر و التوزيع.
10. الموسوعة التونسية المفتوحة (2013). تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة". متوفر على الانترنت http://www.mawsouaa.tn/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B

4%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_%D
8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A (استرجع 2018/10/3)

11. هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية (2014). نظام عصري لإدارة الوثائق وذاكرة وطن، مسقط: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، ص 64 – 66.

12. هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. " الاطلاع على الوثائق والمحفوظات "، مسقط: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية ، ص 6 – 10.

13. هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. " المعرض الدائم للوثائق والمحفوظات الوطنية "، مسقط: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية ، ص 14 –33.

14. هيئة الوثائق والمحفوظات العمانية. متوفر على الانترنت http://www.nraa.gov.om/arabic/ (استرجع 2018/10/3)

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bradsher, J. M (1989). *Managing Archives and Archival Institutions*. London: Mansell Publishing. 304 pages.
2. Ernst, Posner (2013). Archives in the Ancient World., Harvard University Press .283 pages.
3. Evans, Frank B (1987). “Archives and Research: A Study in International Cooperation Between UNESCI and ICA” *المجلة المغربية للتوثيق و المعلومات*، ع 4: ص ص 27-46
4. Holmes, O., & Buck, S. (1976). Toward an International Archives Program and Council, 1945–1950. *The American Archivist*, 39(3), 287-299. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/40291881 (Accessed 7/10/2018)

الملاحق:

ملحق (1) قائمة رؤوس موضوعات الوثائق بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

م	التصنيف الموضوعي	التفريعات الموضوعية
1	شؤون عسكرية	الجنود، أسلحة وذخيرة، حصون وقلاع عسكرية، سجون عسكرية، نزاعات وحروب، إعانات عسكرية...الخ
2	شؤون سياسية	زيارات رسمية، العلاقة بين السلطان والرعية، تقليد أوسمة "نيشان"، أوامر سلطانية، علاقة السلطان بالأجانب، مخالفات، صلح، اتفاقيات ومعاهدات، قرارات تنظيمية، رفع أخبار للحكومة...الخ
3	شؤون تجارية واقتصادية	الجمارك، المصروفات، طلب مساعدات مالية، ميزانية الدولة، العملة، سلع، بيع وشراء .....الخ
4	شؤون إدارية	الولاة، إجراءات المسافرين، شكاوى إدارية، تنظيم العمل الإداري، التوظيف والتعيينات .... الخ
5	شؤون اجتماعية	جرائم، وصايا وميراث، زواج وطلاق، شؤون القبائل، دين وقرض .... الخ
6	شؤون القضاء	القضاة، قضايا، دعاوى، أحكام، محامين ...الخ
7	شؤون ثقافية	قصائد، خطب أدبية، كتب، اجتماعات ولقاءات أدبية
8	شؤون التعليم	المدارس، الطلبة، المعلمون، أنشطة مدرسية، دفاتر مدرسية، شهادات...الخ
9	شؤون العبيد	تجارة العبيد، مخالفات، العتق ... الخ
10	شؤون دينية	فتاوى، خطب دينية، زكاة، وقف، الحج والعمرة، مساجد، أحكام دينية...الخ
11	شؤون صحية	مستشفيات، حجر صحي، طلب علاج، أوبئة، أدوية ... الخ

ملحق رقم (2) تصنيف موضوعات المخطوطات بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

م	الموضوع العام	الموضوع الخاص
1	القرآن وعلومه	المصاحف، أصول التفسير، التفسير، القراءات، التجويد، غريب القرآن إعراب القرآن، رسم المصاحف
2	الحديث وعلومه	كتب الحديث، شروح الحديث، علم الرجال، مصطلح الحديث، غريب الحديث، علوم الحديث
3	العقائد وأصول الدين	التوحيد وعلم الكلام، مقالات الفرق، الملل والنحل
4	الفقه وأصوله	الفقه العام، أصول الفقه، فقه المذاهب
5	اللغة العربية	المعاجم، فقه اللغة، النحو، الصرف، البلاغة، العروض والقوافي، الرسم والإملاء
6	الآداب	الشعر، الرسائل، الخطابة، التقاريظ، المقامات، النقد، شروح القصائد، الأمثال، الدراسات الأدبية، الحكايات والملاحم، الأحاجي والنوادر، المذكرات
7	التاريخ والجغرافية	التاريخ العام، التاريخ الخاص، السيرة النبوية، قصص الأنبياء، التراجم، السير، الأنساب، الرحلات، جغرافية البلدان، الخطط
8	العلوم البحتة	الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الفلك، الملاحة البحرية، الميقات، علوم الأرض والمناخ، علم الإنسان، علم النبات، علم الحيوان
9	العلوم التطبيقية	الطب، الهندسة، الزراعة، تدبير المنزل، الإدارة، الصناعات، البيطرة
10	الفلسفة والعلوم المتصلة بها	الفلسفة، علم النفس، علم المنطق، آداب البحث والمناظرة، الأخلاق، السلوك، التصوف، الرقائق والمواعظ، الأدعية والأذكار، الخطب، الفضائل
11	العلوم الاجتماعية	الاجتماع، الأوزان والمكاييل، الفنون العسكرية، السياسة الشرعية، التربية والتعليم، النقود، الحسبة، السجلات،
12	المعارف العامة والفنون	الفهرسة الوصفية، الفهارس، كتب المختارات، الحروف والأوفاق، الرمل، النجوم، تعبير الرؤيا، الفنون، الخط وآلاته، البيزرة، الكتب المقدسة، الديانات، اللغات الأخرى، المعارف العامة

ملحق (3) أهم المؤتمرات والندوات العلمية التي نظمتها الهيئة داخل وخارج السلطنة

م	عنوان المؤتمر أو الندوة	المكان	الفترة الزمنية
1	ندوة" أهمية الوثائق والمسكوكات في تطوير حياة الانسان"	مسقط	21نوفمبر 2011م
2	المؤتمر الدولي الأول " العلاقات العمانية العثمانية"	تركيا	7 –6أكتوبر 2012م
3	ندوة" الذاكرة المكتوبة والمروية في تاريخ الأمة"	مسقط	12–11نوفمبر 2012 م
4	المؤتمر الدولي "الدور العماني في الشرق الأفريقي "بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس	مسقط	13–11ديسمبر 2012م
5	المؤتمر الدولي الثاني" الحضارة الإسلامية في شرق أفريقيا " بالتعاون مع وزارة الخارجية العمانية ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) بإسطنبول	زنجبار	4–2سبتمبر 2013 م
6	الملتقى الرابع للجامعة العربية المفتوحة وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	مسقط	5–4نوفمبر 2014م
7	المؤتمر الدولي الثالث "الحضارة والثقافة الإسلامية والدور العماني في دول البحيرات العظمى الأفريقية"	جمهورية بوروندي	12–9ديسمبر 2014م
8	ندوة أهمية الوثائق في حفظ التاريخ العماني	مسقط	1مارس 2015م
9	ندوة" عمان في الوثائق الفرنسية"	فرنسا	7إبريل 2015م
10	ندوة" نزوى تاريخ وحضارة"	نزوى	4–2نوفمبر 2015م
11	المؤتمر الدولي الرابع" عمان في الصحافة العالمية"	مسقط	11–10أكتوبر 2016م
12	المؤتمر الدولي الخامس" علاقات عمان بدول القرن الإفريقي"	جزر القمر	8–6ديسمبر 2016م
13	المؤتمر الدولي السادس" علاقات عمان بدول المحيط الهندي والخليج"	الكويت	13–11ديسمبر 2017م

ملحق (4) أهم المعارض الوثائقية التي نظمتها الهيئة داخل وخارج السلطنة

م	اسم المعرض	المكان	الفترة الزمنية
1	المعرض الوثائقي الأول	مسقط	31 أكتوبر– 7 نوفمبر 2010م
2	المعرض الوثائقي في زنجبار	زنجبار	13 – 17 يوليو 2011م
3	الذاكرة الوطنية في أرض اللبان	ظفار	23 – 29 يوليو 2011م
4	المعرض الوثائقي الثاني	مسقط	19 – 25 نوفمبر 2011م
5	الوثيقة تاريخ وطن وثقافة أمة	ظفار	6 – 16 يوليو 2012م
6	المعرض الوثائقي المصاحب لاجتماعات المجلس الدولي للأرشيف	استراليا	20 – 24 أغسطس 2012م
7	عمان في الوثائق العثمانية والعلاقات الدولية	تركيا	6 – 8 أكتوبر 2012م
8	المعرض الوثائقي الثالث	مسقط	10 – 16 نوفمبر 2012م
9	المعرض المصاحب لندوة (تاريخ الحضارة الإسلامية في شرق افريقيا)	زنجبار	2 – 4 سبتمبر 2013م
10	عمان وعلاقاتها الدولية	تنزانيا	9 – 11 سبتمبر 2013م
11	المعرض الوثائقي الرابع(عمان الحضارة والتاريخ التليد يحكي سطورها)	مسقط	17 – 22 نوفمبر 2013م
12	المعرض الوثائقي في البريمي	البريمي	5 – 10 مايو 2014م

م	اسم المعرض	المكان	الفترة الزمنية
13	المعرض الوثائقي في الرستاق	الرستاق	20 – 27 مايو 2014م
14	المعرض الوثائقي الدولي (عُمان قريبة وإن كانت بعيدة)	أوزباكستان	10 – 19 سبتمبر 2014م
15	المعرض الوثائقي الخامس	مسقط	2 – 6 نوفمبر 2014م
16	المعرض الوثائقي الدولي المصاحب لمؤتمر (الحضارة والثقافة الإسلامية والدور العماني في دول البحيرات العظمى الإفريقية)	بوروندي	9 – 12 ديسمبر 2014م
17	المعرض الوثائقي الدولي المصاحب لندوة (عُمان في الوثائق الفرنسية)	فرنسا	7 – 10 أبريل 2015م
18	المعرض الوثائقي الدولي العماني باليونسكو	فرنسا	13 – 16 أبريل 2015م
19	المعرض الوثائقي (عُمان تاريخ وحضارة)	ظفار	28 يوليو – 2 أغسطس 2015م
20	المعرض الوثائقي السادس المصاحب لندوة(نزوى تاريخ وحضارة)	نزوى	2 – 7 نوفمبر 2015م
21	المعرض الوثائقي في كينيا	كينيا	يناير 2016م
22	معرض يوم المخطوط العربي	مسقط	4 ابريل 2016م
23	المعرض الوثائقي (عُمان تاريخ وحضارة)	ظفار	3 – 9 أغسطس 2016م
24	المعرض الوثائقي السابع المصاحب لمؤتمر (عُمان في الصحافة العالمية)	مسقط	10 – 13 أكتوبر 2016م
25	معرض يوم الوثيقة العربية	مصر	17 أكتوبر 2016م

م	اسم المعرض	المكان	الفترة الزمنية
26	المعرض الوثائقي الدولي المصاحب لمؤتمر (علاقات عُمان بدول القرن الإفريقي)	جزر القمر	6 – 8 ديسمبر 2016م
27	المعرض المتحفي الدائم بقلعة ممباسا	كينيا	22 فبراير 2017م
28	معرض يوم المخطوط العربي	مسقط	4 ابريل 2017م
29	المعرض الوثائقي (عُمان تاريخ وحضارة)	ظفار	14 – 20 أغسطس 2017م
30	المعرض الوثائقي الدولي المصاحب لمؤتمر (علاقات عُمان بدول المحيط الهندي والخليج)	الكويت	11 – 16 ديسمبر 2017م

ملحق رقم (5) أهم إصدارات الهيئة من الكتب العلمية والبحوث والدراسات

م	عنوان الكتاب	أبرز مواضيع الكتاب
1	العلاقات العمانية العثمانية في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية	وثائق تعكس المراسلات والتقارير المتبادلة بين الباب العالي العثماني والأئمة والحكام في عُمان، وكذلك الوالة والحكام والمسؤولين الإداريين والماليين والعسكريين في كلا البلدين، وتقارير القناصل والمبعوثين بعمان.
2	موضوعات بحوث الحضارة والثقافة الإسلامية والدور العماني في دول البحيرات العظمى الإفريقية	يتضمن البحوث والدراسات التي قُدمت في مؤتمر الحضارة والثقافية الإسلامية والدور العماني في دول البحيرات العظمى الإفريقية، والتي استند جزء كبير من هذه البحوث على الوثائق والمصادر العلمية الأخرى.
3	العلاقات العمانية الفرنسية: الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والعسكرية	• المحاولات الفرنسية لربط علاقات دبلوماسية وتجارية مع عمان في القرنين 18 و 19 م. • العلاقات العمانية الفرنسية من خلال السفينة العمانية(الصالحي) 1786 – 1790
4	موضوعات بحوث تاريخ الحضارة الإسلامية في شرق أفريقيا	يتضمن البحوث والدراسات التي قُدمت في ندوة تاريخ الحضارة الإسلامية في شرق أفريقيا، والتي استند جزء كبير من هذه البحوث على الوثائق والمصادر العلمية الأخرى.
5	الحضارة والثقافية الإسلامية والدور العماني في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول شرق أفريقيا (الجزء الأول)	• الأسطول البحري العماني وأثره في العلاقات العمانية الأفريقية • التواصل الاجتماعي بين عمان وشرق افريقيا: مراسلات الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري نموذجا

6	الحضارة والثقافية الإسلامية والدور العماني في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول شرق أفريقيا والبحيرات العظمى (الجزء الثاني)	• أثر العمانيين في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية في اوغندا • دور الوثائق العُمانية في ابراز الوجود الحضاري الإسلامي: دراسة تحليلية لبعض الوثائق الاجتماعية العثمانية في القرنين 13 – 14 هـ / 19 – 20 م، زنجبار نموذجاً
7	العلاقات التاريخية بين سلطنة عمان وشرق إفريقيا في العهد البوسعيدي 1882 – 1938م نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجاً (الجزء الأول)	• وثائق الأرشيف المحققة (1882– 1938م) • فهرس أصحاب الوقف والوصايا وفق تسلسل الوثائق الزمني
8	العلاقات التاريخية بين سلطنة عمان وشرق إفريقيا في العهد البوسعيدي 1882 – 1938م نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجاً (الجزء الثاني)	• وثائق الأرشيف المحققة (1939– 1956) فهرس أصحاب الوقف والوصايا وفق تسلسل الوثائق الزمني
9	دور العمانيين في النهوض بالزراعة في زنجبار والنتائج السياسية والاقتصادية والثقافية 1832 – 1963م	• طبيعة أعمال ومهن العمانيين في زنجبار • العمانيون وزراعة القرنفل في زنجبار • أطنان القرنفل التي تم تصديرها من زنجبار
10	أسد البحار العُماني أحمد بن ماجد: دراسة تاريخية ووثائقية وأدبية ولغوية (الجزء الأول)	• حياة أحمد بن ماجد وشخصيته • مؤلفات أحمد بن ماجد
11	أسد البحار العُماني أحمد بن ماجد في دراسات الأوروبيين والمستشرقين (الجزء الثاني)	• أعمال ابن ماجد في الدراسات الأوروبية • علاقة ابن ماجد بفاسكودي غاما • اهتمام ابن ماجد بشرق أفريقيا